هل تخدم العلمانية (المتطرّفة) دولة العدالة؟

محمد شقير *

إن مبرّر طرح هذا السؤال عن دور العلمانية في خدمة دولة العدالة، هو أن بعض العلمانيين يطرح العلمانية كحلّ وردي لجميع المشاكل والأزمات التي تعاني منها مجتمعاتنا وأوطاننا وأمّتنا. وقد وصل هؤلاء إلى أن إقصاء الدين عن الاجتماع السياسي واجتماع الدولة، يوصل إلى بلوغ الأهداف التي تنشدها مجتمعاتنا من الدولة المعاصرة وبنائها، في موقف تقليدي ينطوي على الكثير من الإشكاليات، وعلى أكثر من نقاش علمي.

من الواضح أن هذا الموقف يتضمّن فرضية تقول إن جوهر أزماتنا ومشاكلنا يكمن في الدين. وعليه، إذا ما عملنا على إقصاء الدين فسوف نَصل إلى بناء الدولة التي نريد، وإلى حلّ مجمل مشاكلنا وأزماتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... أو في الحد الأدنى، فإن إقصاء الدين سيساعد في الوصول إلى تلك الأهداف التي نريد من الدولة وبنائها.

إن المشكلة التي وقع فيها هذا الموقف، أنه أخطأ في تحديد السبب الأساس وراء ما تعاني منه مجتمعاتنا من مشاكل، وبالتالي أخطأ في توصيف العلاج الذي يجب أن يُعتمد في تجاوز الأزمات. فهل تكمن الأزمة في الدين أم في مكان آخر؟ هنا، يجب أن نمارس نقداً موضوعياً للموقف من الدين، لكن قبل ذلك من الضروري أن نفرّق بين الدين والطائفة، حيث إن الدين جوهر، والطائفية جوهر آخر. كما يجب أن نميّز بين أكثر من فهم للدين، أو تفسير للإسلام، ذلك أنه يمكن القول إن بعض التفاسير قد تكون تفاسير بنّاءة وذات مضمون إنساني، أو مدني، أو حضاري، في حين أن تفاسير أخرى قد تكون هدّامة، أو تعاني من أكثر من خلل أو نقص، في مضمونها ومنهجها والنتائج التي تترتّب عليها.

وعليه، سيكون من المفيد أن نشير إلى أكثر من خلل في ذلك الموقف العلماني من الدين:

1. يمارس تعميماً غير منهجي في أحكامه، فهو في الوقت الذي يستند فيه إلى بعض التجارب الدينية الفاشلة في التاريخ، تراه يعمّم حكمه على التجارب التي لم يُعاينها، لا بل على التجارب الناجحة أيضاً.

2. يفتقد الأساس المنهجي في حكمه، فهو حتّى يُصدر حكمه على الدين يحتاج إلى أن يستقصي جميع التجارب الدينية، لينتهي إلى القول بأن الدين فاشل، لأنّ جميع تجاربه فاشلة؛ وهذا لم يحصل، أو أنه يحتاج إلى دراسة بنية الدين وماهيته، ليثبت من خلال المناهج ذات الصلة أن دينَاً كهذا ـ في بنيته ومفاهيمه ـ عاجزٌ عن ممارسة دوره في اجتماع الدولة، وهذا أيضاً لم يثبت. ولعلّ الموقف العلماني لا يستطيع أن يثبت ذلك، أقلّه عندما نتحدث في بعض الأديان، وبعض القراءات الدينية.

3. يعمد إلى استعارة بعض المواقف التي تكوّنت نتيجة مخاض تاريخي ما، من تجربة دينية بعينها، من دون أن يعمل على بحث ذلك المخاض وخصوصياته، وخصوصية تلك التجربة التاريخية. ليميّز بين الخاص الذي لا يقبل التعميم، والعام الذي يقبل التعميم، إنما تراه يمارس تقليداً غير مبرّر لتلك المواقف من دون إشباعها بحثاً وتحليلاً، ومعالجة علميّة تقوم على معايير منهجية صحيحة وواضحة.

4. هناك نوع من المازومية غير المفهومة أو المستغربة من الدين. هذه المازومية التي قد يكون لها ما يبررها قبل عقود سلفت، نتيجة غياب الأطروحة الدينية عن ساحة الاجتماع العام، أو فشل العديد أو مجمل التجارب الدينية في هذا الاجتماع، لكنها قد لا تكون مبرَّرة لتلك السلبية في الموقف من الدين، بعد تجارب مضيئة لبعض الجهات الدينية، سواء على مستوى فعل المقاومة، أم الاجتماع السياسي، أم اجتماع الدولة.

5. يوجد نوع من التهافت في الطرح؛ ففي الوقت الذي تجد من يرمي بحمولة قيمية ذات ثقل في وعاء العلمانية، من الحرية والإنسانية والتعددية، هو نفسه تراه، عندما يصل الأمر إلى الدين في تمظهراته الاجتماعية والسياسية، يغادر مقولاته تلك لصالح ممارسة الإقصاء لتلك الجهات، التي تتبنّى هذا الفكر الديني أو ذاك.

في المحصلة، هناك نوع من الخلل المنهجي، والمازومية، واللاعلمية، بل اللاعقلانية في التعامل مع الدين ومقولاته، وأيضاً اللاعقلانية في التعامل مع العلمانية نفسها، عندما يُعمد إلى تبنّي جملة مقولاتها من دون استقصاء جميع المعطيات العلمية، التي ينبغي الاستناد إليها لبلوغ هذه النتيجة أو تلك.

البديل العلماني الغربي

في هذا المورد، عندما تطلب تقديم نموذج للعلمانية يمكن معاينته، يأتي الجواب بتقديم بعض النماذج الغربية، كمثال يحتذى وتجربة يبنى عليها. وهنا، يلحظ المرء مستوى عالياً من التبجيل للنموذج العلماني في الغرب لدى البعض. تبجيل يدفع إلى نوع من التقليد غير العلمي، والاقتداء غير المدروس لتلك النماذج، بل إلى التعمية على عورات العلمانية وتجاربها في الغرب، وممارسة نوع من الانتقائية في إبراز بعض محاسنها، من دون ممارسة تقييم علمي شامل لتلك التجارب، الأمر الذي يتطلّب مستوى متقدّماً من النقد والتحليل. هذه التعمية على مثالب العلمانية وعوراتها، يقابلها نوع من التعامي عن العديد من التجارب المضيئة التي ارتكزت على البعد الديني، سواء في إطار الاجتماع المقاوم، أم اجتماع الدولة، أم الاجتماع السياسي. وهنا، نلحظ مقاربتين تدعوان إلى الكثير من الاستغراب؛ الأولى تُنكر على مجتمعاتنا وتجربتنا إنجازاتها التي تعتز عن مضمون إنساني، وعقلاني، وحداثوي، وقيمي، لمجرّد أن ذلك صدر عن تجربة تنتمي إلى خلفية فكرية دينية، أو تقلّل من أهميتها، أو حتى لا تسعى إلى تبيّن تلك الأسس والمفاهيم والقيم التي أسهمت في إنجاحها وإنجازها (كما في تجربة المقاومة). في المقابل، تجد النوع الثاني من المقاربة الوردية لجملة من التجارب العلمانية، حيث تتعامى عن عوراتها، وتتغافل عن مثالبها، وهذا ما يدعو إلى التساؤل: لماذا السعي دائماً إلى تلمّس عناصر هويتنا الفكرية من تجارب غربية، أو من تجربة لا تنتمي إلى تاريخنا وهويتنا؟ لماذا هذا التنكّر للذات؟ ولماذا البحث عن الأنا في الآخر؟ ثمّ، لماذا لا يعمل على بناء هوية فكرية تقوم على العقل، والعلم، والفهم الحضاري للدين، وقيمه الإنسانيّة؟ ولماذا لا يكون لدينا اعتزاز بالعناصر المضيئة والمشرقة في ثقافتنا، وتاريخنا، وتراثنا الديني الأصيل، الذي ينتمي إلى دائرة الفهم الحضاري للدين، والذي يقطع مع التراث السلطاني وتشوّهاته وتاريخه؟ باختصار، لماذا هذا الميل إلى التبعية والاستلحاق بالآخر الغربي، مع ما يمكن أن تؤدي إليه هذه التبعية من تبعيات أخرى شئنا أو أبينا، وعلى أكثر من مستوى تربوي، وثقافي، وصولاً إلى السياسي وغيره؟

كلّ هذه التساؤلات تنتج عن لجوء البعض إلى ممارسة نوع من الاستيراد المعرفي غير المعياري وغير المنهجي لبعض المقولات العلمانية، من دون امتلاك موازين أصيلة وعقلانية، تسمح بتقييم أي من هذه المقولات، والنظر في مدى جدواتيتها، أو ملاءمتها للظروف المجتمعية، التي يراد طرحها فيها، وقدرتها على المساعدة على بلوغ الأهداف المنوي بلوغها. إن ممارسة هذه الاستعارة غير المنهجية، والإسقاط المعرفي غير المدروس لجملة تلك التجارب الغربية على مجتمعاتنا قد أدى ـ رغم الجهد المبذول ـ إلى عدم نفوذ تلك المقولات العلمانية في تلك المجتمعات، رغم العديد من الجهود التي بُذلت للتبشير بها والدعوة اليها.

إنّ ما لا يرغب البعض في الإضاءة عليه، هو أن مجمل تلك العلمانيات التي يراد تقديمها كنموذج، هي علمانيات متطرفة، أو علمانيات مارست الرأسمالية المتوحّشة، أو الاستعمار والاحتلال والعدوان والحروب غير المشروعة، وأوغلت في انتهاك القيم الإنسانية، وارتكاب الجرائم، ونهب خيرات الشعوب... ولم تردعها علمانيتها من فعل كل تلك الموبقات، كما لم يمنعها تمسكها بالقيم العلمانية عن ارتكاب جميع تلك الجرائم والخطايا.

إنّ الترويج لإنسانية الغرب لن يخدم العلمانية، بمقدار ما سوف يخدم سياسات الغرب الاستعمارية، وعدوانه على الشعوب والمجتمعات. كذلك، فإنّ التبشير بجملة تلك القيم الغربية، لن يعود بالفائدة، لا على مجتمعاتنا ولا على المبشّرين بتلك القيم، بمقدار ما سيكون له من ارتدادات ونتائج سلبية على أكثر من مستوى وفي أكثر من ميدان.

العلمانية والدين

إن بعض المقاربات العلمانية لا يريد أن ينظر إلى أي إيجابية في الطرح الديني، والتجربة التي تنتمي إلى الدين. في المقابل، هو لا يريد أن يرى تلك السلبيات في التجارب العلمانية لمجرد كونها علمانية. ويبرز الانحياز غير العلمي وغير العقلاني إلى كل نموذج يقطع مع الدين، لمجرد أنه يقطع مع الدين، وهو انحياز لا ينسجم مع المبادئ والقيم التي يستخدمها هذا البعض للتنظير لعلمانيته، كما يطرحها. إنّ هذه السلبية في الموقف من الدين قد تكون مفهومة في الغرب، نتيجة المخاض التاريخي والاجتماعي الذي حصل في التجربة الغربية، لكنّه لن يكون مفهوماً في تجربتنا في الشرق، حيث نجد نماذج ناجحة ومتقدّمة في المقاومة والتحرير، أو في الاجتماع السياسي أو حتى في اجتماع الدولة. وهي تجارب تستحق في الحدّ الأدنى أن تُدرَس، ويبنى عليها، ويُعتز بها. أمّا التعامل معها بنوع من الاستعلاء اللاديني أو الانتقاص منها، لمجرّد أنها تنتمي في مرجعيتها الفكرية إلى الدين، ولو في قراءته الحضارية والإنسانية والقيمية، فهذا لن يكون هذا الموقف العدائي من الدين مفهوماً، إلا على أساس أنه نوع من التقليد غير العلمي للتجارب التي حصلت في الغرب، أو نوع من الخلط المتعمّد بين تلك القراءات المشوّهة للدين، التي أثمرت وتثمر تخلّفاً ورجعية وتكفيراً وكراهية وتبعية عمياء وإضراراً بالمصالح الوطنية والإسلامية.

إن هذه المقاربة المازومة من قبل بعض الجهات العلمانية للدين يترتب عليها العديد من السلبيات التي لا تنسجم مع الأهداف المعلنة لتلك الجهات العلمانية في بناء الدولة والوطن وسوى ذلك. وقد يكون من المطلوب أن تعمد العلمانية إلى إعادة تعريف نفسها لتصوغ موقفاً من القراءات الهدّامة والإلغائية وغير الإنسانية للدين، بدل أن تكون موقفاً من الدين نفسه، ولو في قراءته الحضارية والإنسانية. أن تكون العلمانية موقفاً من تجربة دينية فاشلة، فهذا أمرٌ فيه الكثير من العلمية، لكن أن تبقى موقفاً من أي تجربة دينية، حتى لو كانت ناجحة، فهذا ليس فعلاً علمياً.

كلّ ذلك، لا يلغي أن الاختلاف سيبقى قائماً في العمق بين المرتكزات الفكرية للعلمانية والمرتكزات الفكرية للدين، هذا الدين الذي لا يتنكّر للعقل، بل يعطيه الدور الأساس في الموقف من الأطروحة الدينية، لكنه لا يُقصي الوحي ولا يُلغي دوره في هداية الاجتماع الإنساني، بخلاف ما تذهب إليه العلمانية في الموقف من الوحي ودوره.

العلمانية مدعوّة إلى أن تصبح موقفاً من الجهل، والفقر، وعدم العدالة، والفساد، والطائفية، والتخلّف، والتبعية، والرجعية، والاستعمار، وأيضاً من القراءات المشوّهة للدين، ونماذجه الفاشلة التي تُنسب إليه، بدل أن تتصلّب في موقفها النمطي من جوهر الدين وقراءاته المتقدمة، والتي قد تجد فيها الكثير من القيم والمعاني، التي تبحث عنها العلمانية نفسها في أكثر من تجربة غربية وغربية.

> **إنّ ما لا يرغب البعض في الإضاءة عليه، هو أن مجمل تلك العلمانيات التي يراد تقديمها كنموذج، هي علمانيات متطرفة، أو علمانيات مارست الرأسمالية المتوحّشة، هناك نوع من الخلل المنهجي والمازومية واللاعلمية بل اللاعقلانية في التعامل مع الدين ومقولاته**

العلمانية ودولة العدالة

ليس الهدف من هذه المقالة تقديم مطالعة نقدية للعلمانية، بمقدار ما هو بيان مالات العلمانية من دولة العدالة وإقامتها، لأنّ الفكر العلماني إذا كانت أولويته السعي إلى بناء دولة العدالة بأوسع معانيها، وبناء مجتمع العدالة في أبعاد مياته، فهذا يقتضي مقاربة مختلفة للدين والاجتماع الديني، وتمظهراته السياسية. ولا بدّ من الالتفات، في هذا السياق، إلى أننا نتحدث عن العلمانية في تجلياتها العربية والمشرقية، من حيث الموقف من الدين والاجتماع الديني. أمّا إذا أردنا أن نذهب أبعد مدى في هذا المجال، فلا بدّ من أن نلفت إلى أن ما انتجته العلمانية في العديد من صورها الغربية في الإطار الاقتصادي والاجتماعي هو تلك الرأسماليات، بما فيها المتوحشة، والتي أطاحت العدالة المالية والاقتصادية والسياسية، وحتى الاجتماعية، في أكثر من موطن. وهذا يقودنا إلى تلك النتيجة، وهي أن بنية العلمانية ليست بنية مُنتجة للعدالة بالضرورة، بل هي بحسب مبانيها المعرفية بنية هلامية، قد تفتح على أشكال ورؤى مختلفة في الاقتصاد والاجتماع والسياسة وسوى ذلك، في ما يمكن أن يتنافى مع العدالة وقيمها ومشروعها.

على كلّ، ليس هذا موضوعنا هنا، لأنه يحتاج إلى أن يُفرد له بحث على حدة. وما يعنينا في هذا الإطار، هو ذاك الخطاب الذي يقدّمه بعض الجهات العلمانية، والذي يصدره بعنوان العدالة، ويمنحه أولوية على غيره، الأمر الذي يفرض عليها مقاربة مختلفة لبعض القضايا التي تتصل بالعدالة وإعمالها.

وهنا، يجب أن نلفت، في البداية، إلى أن إصرار بعض الاتجاهات العلمانية على تحويل الموقف التاريخي من تجربة دينية بعينها، إلى موقف أيديولوجي من الدين نفسه، يتضمّن توجهاً إقصائياً للدين، والجهات التي تتبنّى الفكر الديني عن ساحة الاجتماع السياسي واجتماع الدولة، بمعزل عن الاختلاف التفصيلي في بعض المقاربات في هذا الشأن، وبمعزل عن هذا الخلط المنهجي في تحويل التاريخي الظرفي إلى أيديولوجي غير زمني. ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أن هذا الفكر في منطقه الإقصائي للدين، يحمل جذوراً لممارسات إقصائية وإلغائية وقمعية واستبدادية، بدت بشكل واضح في أكثر من تجربة علمانية مارست التعدّي على الحريات، بل أيضاً القمع والإلغاء بحق المختلف دينياً أو سياسيّاً، بغض النظر عن المبرّرات التي تستخدم في هذا الإطار، والتي تسعى في مجملها إلى تجميل ذلك القمع الممارس، وإلى إضفاء مشهدية وردية على تلك الارتكابات، التي يقوم بها بعض التجارب العلمانية بحق الإنسان وحريته. وهذا لن يساعد على بناء مجتمع العدالة، ولا على بناء دولة العدالة.

إن بناء دولة العدالة مشروط بتنزّه الفكر عن أيّ جذور إقصائية أو إلغائية، تؤسّس لممارسات تتنافى مع البعد الإنساني، ومع العقلانية، ومع دولة العدالة وقيمها. ثمّ إن هذا المنطق هو منطق صراعي، يؤدي إلى إنتاج الاحتراب الداخلي بين من يملك فكراً إقصائياً للدين عن الاجتماع السياسي، ومن يرى وجوب الدفاع عن قيمه الدينية، وحقه في ممارسة دوره في الاجتماع السياسي بناءً على مرجعيّته الدينية، في وجه من يريد ممارسة الإلغاء بحقه.

والسؤال هنا، إن كان هذا المنطق الصراعي يؤسّس لدينامية احتراب داخلي متمادٍ، فهل يساعد على بناء الدولة المنشودة، والمجتمع المنشود، اللذين يجب أن يقوما على أساس من العدالة، ويسعيان إلى تحقيقها، أم أنه يؤسّس لإفشال تلك التجربة، والعون على هدمها؟ ثم عندما تكون لدينا قراءات بنّاءة للدين، تتضمّن في جنباتها أبعاداً حضارية وقيمية وأخلاقية وفكرية وفلسفية، تساعد على بناء دولة العدالة ومجتمع العدالة، فهل من العقلانية بمكان أن نتجاوز ذلك المضمون، ونهدر تلك الطاقات المعرفية، لا لشيء إلا من أجل أن نمارس تبعية عمياء لبعض المواقف النمطية، واستعارة خشبية لبعض المفاهيم والتصورات المستوردة؟ هل سيكون من المجدي هنا أن نُحرم مجتمعاتنا من ذلك المضمون الإنساني والحضاري الكامن في الدين، والذي يعبّر عنه بعض القراءات الهادفة والأصيلة، ونحن أحوج ما نكون إليه لبناء هويتنا، وأصالتنا، وفرادة تجربتنا، لا شيء، إلا تقليداً لبعض المواقف المازومة من الدين؟

إنّ جعل الأولوية لدى تلك الاتجاهات العلمانية في بناء مجتمع العدالة، لا بدّ أن يقودها إلى التعامل بكيفية مختلفة مع الطرح الديني، لأنها عندما تجد فيه العديد من المقولات التي تساعد على فعل العدالة وإقامتها وبناء مجتمعها ودولتها، فإنها لا بدّ أن تحيل موقفها السابق إلى موقف بنّاء، وأكثر علمية وتعاوناً. إنّ الاتجاهات العلمانية مدعوّة إلى معاينة بعض القراءات الحضارية للدين ونماذجه الناجحة، وأن تخرج من احتباسها النمطي في تلك النماذج التاريخية المقفلة، وأن تكون على قدر من الموضوعية في تناول تلك القراءات، بما يسمح لها بتبيان تلك المضامين الراقية، والمعاني الهادفة الكامنة في الدين وقيمه.

خلاصة القول، إن الطرح العلماني في شكله الحالي، ونتيجة لموقفه الإقصائي من الدين والاجتماع الديني، وما يؤدي إليه ذلك من إيجاد لدينامية اختلاف، بل احتراب داخلي بين ما هو علماني وغير علماني، ونتيجة لما ينطوي عليه ذلك الموقف من جذور، يؤسّس لأكثر من فعل يتّسم بالإلغاء والاستبداد والقمع. كل ذلك سيسهم في إضعاف الشروط والعوامل المساعدة على الوصول إلى دولة العدالة وبناء مجتمع العدالة. إنّ الاتجاهات العلمانية مدعوّة إلى اقتراح علمانية مشرقية لا تقطع مع الدين، وتقوم على تعزيز البعد الإنساني، والعلمي، والحداثوي، والعقلاني في المجتمع والدولة، على أن لا تعاني من أحادية في الرؤية أو مازومية في الموقف، لتكون قادرة على مدّ جسور التعاون والحوار، لبناء دولة العدالة، ومجتمع العدالة.

* كاتب لبناني

(انجل بوليغان ـ المكسيك)

الهدنة الملغّمة في ليبيا: مسارات وتساؤلات

عبدالله السناوي *

لم يكن هناك نجاحٌ في قمة برلين يخترق الأزمة الليبية بخريطة طريق سياسية لها آليات معلنة وجداول زمنية ملزمة. ومع ذلك، يصعب وصفها بـ«الفاشلة». بدا أن هناك شيئاً من الحذر والتحسّب من أن تفلت مشاحنات النفوذ والمصالح بين اللاعبين الدوليين والإقليميين، إلى مواجهات بالسلاح في الصحارى الليبية، أو أن تتحوّل ليبيا إلى سوريا أخرى، كما قيل وتردّد في برلين.

مخرجات القمة لخصت ما يمكن التوافق عليه بين الحسابات المتعارضة، بينما لم يتنازل أي طرف عن أيّ من مطالبه، ولا جرت تفاهمات تتجاوز الكلام العام عن استبعاد الحل العسكري وإعلان هدنة ملغّمة باحتمالات تقويضها، كأنها مهلة للتسليح والتدريب وجلب الرجال قبل استئناف القتال. كلّ شيء مرهون بما قد يحدث على الأرض وفي الكواليس، من ضربات تحت الحزام وفوقه وصفقات فوق المائدة وتحتها.

بحسب تصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، فقد حصلت هذه الأخيرة على تعهّدات من الأطراف المشاركة في القمة، بعدم تقديم أي سلاح للأطراف المتقاتلة. ولكن، هل هذه التعهدات قابلة للتنفيذ؟ هذا سؤال أول. فالكلام لا يرتّب شيئاً، ولا يلزم أحداً باحترامه، إذا لم تكن هناك آليات للمراقبة.

وما مصير المذكرة الأمنية الموقّعة بين رئيس حكومة «الوفاق» فايز السراج والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والتي تجيز التدخّل العسكري المباشر؟ هذا سؤال ثان. ففيما هو مُعلن، يبدو أردوغان أقرب إلى الإحجام عن أي تدخّل عسكري مباشر، خشية التورّط في المستنقع الليبي من دون أيّ غطاء دولي، فضلاً عن حجم الانتقادات الداخلية في بلاده. ولكن لم يصدر عنه أي تصريح يفيد بأنه سوف يتوقف عن إمداد الميليشيات المتمركزة في طرابلس بالسلاح والمستشارين والخبراء العسكريين، أو يمتنع عن إرسال مرتزقة مسلّحين من سوريا إلى ميادين المواجهة.

بطبائع الأمور، من المرجّح في المقابل أن تصعّد الأطراف الأخرى في الصراع من مستوى دعمها العسكري للجيش الوطني الليبي، الذي يقوده المشير خليفة حفتر. ثمّ، هل بوسع المباحثات المقترحة في جنيف بين طرفي الصراع، أن تتوصّل إلى وقف دائم لإطلاق النار؟ هذا سؤال ثالث يكاد يلخّص بحساباته تعقيدات الموقف العسكري. فميليشيات السرّاج تلحّ على وقف إطلاق النار وانسحاب قوات حفتر إلى مواقعها القديمة، قبل بدء الهجوم على العاصمة طرابلس، فيما تدعو موازين القوى الحالية حفتر إلى الحسم العسكري، بعدما توغّلت قواته في بعض أحياء العاصمة، وسيطرت بسهولة مفاجئة على مدينة سرت الاستراتيجية. في المقابل، تطلب قوات حفتر تفكيك الميليشيات، وهذا طلب يستحيل أن يتقبله الطرف الآخر، ذلك أنه سيشكّل إعلاناً نهائياً عن الهزيمة.

بتعبير المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة، فإنه يتوافر لديه الآن مفتاح للأزمة، غير أن الأبواب المغلقة بمتاريس يصعب فتحها بمفتاح! إذاً، وفق اليقين، هناك شيء ما تحرّك في برلين خطوة إلى الأمام، لكنّه أقل بكثير من حجم المشكلة وتعقيداتها. فأسوأ ما حدث في برلين، غياب الليبيين عن قمة تناقش مصير ليبيا ومستقبلها، الأمر الذي كان تعبيراً عن حجم التدخّل الدولي والإقليمي، وعن قدر ما أصاب ليبيا من ضرر في تمثيلها السياسي.

لا السراج يمثّل شرعية حقيقية، فأساس شرعيّته اتفاق «الصخيرات» الذي وُقّع في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 تقوّض بالكامل، ولم يتبقَّ منه سوى أشلاء نصوص، بينما المغرب التي حضنته استُبعدت من قمّة برلين فغضبت، كما دول أخرى في الجوار أُهملت دعوتها حتى وقت متأخر، كتونس، فاعتذرت، أو استُبعدت بالكامل، كالسودان، فاستنكرت. ولا حفتر يمثّل قوة سياسية لديها مشروع متماسك، ذلك أن دوره العسكري استقطب قطاعات واسعة في بلاده من دون أن يبلورها في رؤى وتصوّرات، لإعادة بناء ليبيا من جديد بما يضمن وحدتها ومدنية نظامها السياسي وديمقراطيتها.

غياب الليبيين، انتقاصٌ فادحٌ من شرعية مخرجات قمة برلين. وهذه حقيقة لا يقلّل منها ما أدارته ميركل من مباحثات منفصلة مع حفتر والسراج في دار المستشارية. لم يلتقِ هذان الاثنان، أو يحضرا أعمال القمة، لكأنّ هناك من يحارب بالنيابة ويفاوض بالنيابة!

وقد حدث سيناريو مشابه في موسكو، حيث أُجريت مفاوضات غير مباشرة مع الخصمَين الليبيين بمبادرة مشتركة من الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان، انتهت إلى الفشل الذريع بممانعة من حفتر. الرقم الصعب في المعادلة الليبية. إلا أن برلين شهدت مقاربة واقعية لحسابات القوى، على أمل حلحلتها بخطوات لاحقة تتبنّاها الأمم المتحدة في جنيف، أو عبر ممثلها شبه المكبّل.

ولكن بتعبير آخر صادر عن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، فإن «الحروب بالوكالة تنتهي عندما يقرّر الوكلاء الخارجيون أنهم يريدون وضع حدّ لها». وهي حقيقة صادمة في الأوضاع الليبية المعقّدة، جرى تصميم قمة برلين على أساسها. روسيا التي أثبتت تعاظم حضورها في معادلات الإقليم، تحاول أن تمسك بخيوط اللعبة وتدير توازناتها، وفق مصالحها الاستراتيجية شرق المتوسط والامتيازات في النفط والغاز التي تسعى إليها. وقد تماشت مع ضغوط أردوغان في طلب الهدنة في طرابلس وإدلب، حتى لا تفقد الورقة التركية الاستراتيجية، لكنها لم تُظهر التزاماً حقيقياً في الحالتين، فهناك حسابات وأوراق أخرى لا ترغب في خسارتها. أما دول الاتحاد الأوروبي، على اختلاف أدوارها ومصالحها، فقد ارتفع مستوى حضورها في قمة برلين، والتزمت المبادئ العامة خشية أن يؤدي الاقتراب من التفاصيل إلى انهيارها، كما أشارت إلى مواضع الخلل في الأداء التركي في الجلسات الجانبية من دون مواجهة حقيقية. والولايات المتحدة حضرت القمة بتمثيل أقلّ من الرئاسي، إذ غاب دونالد ترامب وحضر وزير خارجيته مايك بومبيو، الذي اكتسبت تصريحاته قيمتها من وزن بلاده لا من وضوح سياساتها في الأزمة الليبية، التي انطوت على تناقضات والتباسات يصعب فكّ ألغازها في الموقف من حفتر، الذي تدعمه مرّة في سعيه إلى حسم الصراع بقوة السلاح، ومرة أخرى تدعوه إلى وقف هجومه على طرابلس بحسابات أخرى مع أنقرة. في الحسابات الدولية المتعارضة، تكتسب الصادرات النفطية سلّم الأولويات في النظر إلى الأزمة، وقد يمثّل قرار وقف نقل النفط بموجب حالة القوة القاهرة عبر موانئ الليبية، التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي، أهم اختبار ممكن لمخرجات برلين. هذا إضافة إلى أن توزيع عوائد النفط، يفتقد إلى قواعد العدالة بين المناطق الليبية المختلفة، بينما يُستخدم بعضها لتسليح الميليشيات. من هنا، فإن أزمة نقل النفط تطرح نفسها بإلحاح على جدول أعمال ما بعد برلين، بالقدر ذاته الذي تطرحه إمدادات السلاح وخرق الهدنة من وقت إلى آخر.

وفي المحصّلة، يمكن القول إنه إذا لم يكن هناك دخول إلى المناطق الشائكة في الأزمة الليبية، يصعب أي حديث عن أفق سياسي يضع حدّاً لمعاناة مواطنيها، وهذا ما عجزت عنه أعمال القمة.

*كاتب وصحافي مصري

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر الحسنوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل الأندري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص. ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 01/666314 ـ 03/828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper